

التغلب على تحديات الضمانات

السيد هرمان ناكيرتس، نائب المدير العام لشؤون الضمانات، يتحدث عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الوكالة في تنفيذ الضمانات وعن المخططات التي تعزز الوكالة نهجها للتصدي لهذه التحديات في العقد القادم.

ما هي المسائل التي ترون أنها تمثل أكبر تحديات ستواجه نظام الضمانات في المستقبل القريب؟

يظل التحدي الأكبر الذي نواجهه هو فهم البرامج والأنشطة النووية للدول الأعضاء. ويكسب هذا الفهم من خلال أنشطة التحقق وجمع المعلومات وتحليلها، وهو ما يسمح لنا بالتأكد من أننا نستطيع استخلاص استنتاجات ذات مصداقية حول أرصدة دولنا الأعضاء من المواد النووية، وحول عدم وجود أي مواد وأنشطة نووية غير معنلة، ومن ثم استنتاج الطابع السلمي لتلك البرامج.

وكثيرة هي البلدان التي لم تكن فيما مضى تملك أي صناعة نووية أو مرافق نووية أو خبرات نووية ولكنها تُظهر اليوم اهتماماً باستحداث برامج للقوى النووية. وسنتأثر جراء ذلك إذ لن يتسع علينا تفتيش مراافق أكثر فحسب، بل سيعين علينا أيضاً تدريب هذه البلدان على فهم التزاماتها وتعليمها كيفية إجراء عمليات التفتيش، فضلاً عن إطلاعها بما تتوقعه الوكالة منها.

وهناك أيضاً بضعة بلدان يُشتبه في خرقها اتفاق الضمانات المبرم معها. وأحد التحديات بطبيعة الحال هو حسم هذه القضايا بطريقة ترضي الجميع.

وعلينا أن تكون أكثر فعالية بأن نركّز أنشطتنا على مواطن الخطر الحقيقي. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى أفضل التكنولوجيات المتاحة. لذلك فإن استحداث تكنولوجيات جديدة يظل من التحديات الهامة بالنسبة للوكالة.

كيف ستواجه الضمانات هذه التحديات؟

لقد أوضحنا في خطتنا الاستراتيجية الطويلة الأجل، التي اعتمدت مؤخراً، كيف نتعزز مواجهة هذه التحديات. وحاولنا تحديد الفجوات وأساليب سد هذه الفجوات، وكشفنا عن المجالات التي ينبغي أن نصوغ فيها مفاهيم جديدة، أو تلك التي ينبغي أن تنفذ فيها أساليب أكثر فعالية.

ولتحقيق ذلك، لدينا برنامج للبحث والتطوير لتلبية احتياجاتنا التقنية، أي احتياجاتنا من المعدات والأجهزة والبرامج الحاسوبية. ونتبادل هذه المعلومات مع دول الوكالة الأعضاء

المستعدة لتقديم المساعدة. وتقدم لنا الدول الأعضاء يد العون من خلال برامجها الخاصة بالدعم على تطوير التكنولوجيا والأجهزة، بل تساعدنا على وضع مفاهيم ونُهج لمواجهة هذه التحديات.

كما أننا نعمل مع شبكة واسعة من الأفراد والمنظمات الخارجية ممن لهم خبرة في المساهمة.

الخلفية

عقدت "الندوة المعنية بالضمادات الدولية: التأهّب للتحديات المستقبلية في ميدان التحقّق"، وهي الندوة التابعة للوكالة، في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في مركز فيينا الدولي.

ونظمّمت الندوة بالتعاون مع معهد إدارة المواد النووية والرابطة الأوروبيّة للبحث والتطوير في مجال الضمادات.

ومن الأهداف الرئيسيّة لهذه الندوة تعزيز الحوار وتبادل المعلومات بين الوكالة والخبراء من الدول الأعضاء والقطاع الصناعي النووي ومجتمع عدم الانتشار النووي الأوسع نطاقاً.

وركّزت ندوة الوكالة لعام ٢٠١٠ المعنية بالضمادات الدوليّة على تحديد أفضل السبل، من منظور تقني، للتأهّب للتحديات المقبلة في مجال التحقّق خلال فترة التحوّل هذه. وبجمع كبار الخبراء في الميدان من كل أرجاء العالم، أتاحت هذه الندوة فرصة لأصحاب المصلحة لكي يستكشفوا الحلول الممكّنة لدعم الوكالة في مهمتها في مجال التحقّق النووي، وتحديد المجالات التي يستطيع مختلف أصحاب المصلحة في مجال الضمادات أن يقدموا يد العون فيها لمواجهة هذه التحديات.

-- بقلم ساشا هنريكيز، شعبة الإعلام العام بالوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة